الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/398*
12 May 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

الدورة الحادية عشرة
ساو باولو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

التجارة والفقر:
منظور إنمائي

ورقة قضايا مقدمة من أمانة الأونكتاد

خلاصة

الحجة القائلة بأن التجارة وسياسة التجارة لهما أثر كبير على النتائج الاقتصادية، بما فيها الحد من الفقر، كانت ولا تزال في صلب الجدل القائم في خلفية مضي عملية العولمة قدماً. وفيما يقول العديد من رجال الاقتصاد والمؤسسات المالية الدولية بأن التجارة الحرة والأسواق الرأسمالية المفتوحة هي مفتاح نجاح الاقتصاد والحد من الفقر، فإن رجال اقتصاد آخرين، ومنظمات غير حكومية عديدة، وحركات مناهضة للعولمة تقول إن تحرير التجارة والأسواق المالية يؤدي إلى اللامساواة والفقر إذا لم يتم ربطه بأهداف اجتماعية أوسع نطاقاً. وبما أن كلا الطرفين لا يناديان باتباع سياسة الاكتفاء الذاتي، فإن الخلاف هو حول كيفية استخدام الفرص التي تتيحها العولمة: يدعو النهج التقليدي إلى التجارة الحرة وحركة رؤوس الأموال، ودعا مؤخراً إلى مجموعة من السياسات الأخرى المصممة أساساً لتحسين النوعية المؤسسية، بينما تؤيد نهوج أخرى اندماجاً أكثر تنظيماً وأفضل إدارة.

ولكن الروابط بين التجارة والفقر ليست بسيطة ولا تلقائية من الناحية العملية. ويرى الأونكتاد أنه لكي تكون هذه الروابط فعالة، ينبغي للسياسات الوطنية والدولية أن تستند إلى اتباع نهج محوره التنمية إزاء التجارة لا إلى اتباع نهج محوره التجارة إزاء التنمية. والتركيز المطلق على إدماج التجارة، الذي يفترض أن الحد من الفقر يتم من خلال زيادة التجارة لا من خلال زيادة التنمية، سيثبت، على الأرجح، عدم فعاليته. ولذلك من الضروري بالأحرى تناول العلاقة بين التجارة والفقر من منظور إنمائي.

ويستند الجوهر التحليلي لهذا النهج الإنمائي إلى فهم متبصر مفاده (أ) أن الاختلافات في معدلات النمو تؤدي دوراً هاماً في تفسير أوجه التفاوت في عملية الحد من الفقر عبر المناطق والبلدان و(ب) أن آثار سياسة التجارة على النمو تظهر من خلال روابط بين التجارة وتراكم رؤوس الأموال المادية والبشرية والتنظيمية، وكذلك من خلال الابتكار.

وينبغي على النحو المسلم به في توافق آراء مونتيري، دعم جهود الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية من خلال اتباع تدابير للسياسة العامة في البلدان المتقدمة النمو والمجتمع الدولي بأسره لكي تؤدي إلى بلوغ هدف الحد من الفقر وخفضه إلى النصف. وتقع على عاتق البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في هذا السياق، لأن الحواجز التي تضعها أمام الواردات لا تزال تعوق صادرات البلدان النامية. وفضلاً عن ذلك، ورغم الزيادات التي حدثت مؤخراً، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية والتخفيف من عبء الديون لا تزال في مستويات تقل إلى درجة كبيرة عن الاحتياجات.

---

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

(A) GE.04-51182 020604 030604

المحتويات

		الصفحة
ألف -	مقدمة	٣
باء -	التجارة وتحرير التجارة والفقر: أين نحن من هذه المسائل؟	٤
جيم -	حدود النهج الحالي لتحليل الروابط بين التجارة والفقر	٥
دال -	نهج إنمائي إزاء العلاقة بين التجارة والفقر	٥
هاء -	آثار النهج الإنمائي على السياسات العامة	١٠
واو -	الاستنتاجات	١٣

ألف – مقدمة

"هـــناك ثروات يجري خلقها ولكن بلداناً وشعوباً كثيرة للغاية لا تشارك في منافعها. وإذا نظرنا إلى العولمة بأعين الغالبية العظمى من النساء والرجال لرأينا أنها لم تف بأبسط تطلعاتهم المشروعة المتمثلة في الحصول على عمل لائق وتأمين مستقبل أفضل لأطفالهم".

اللجنة العالمية للبعد الاجتماعي للعولمة، عولمة أكثر إنصافاً

"حققـــت البلدان الفقيرة التي قامت بتحرير اقتصاداتها، نتائج مثيرة للإعجاب، بينما ظلت البلدان التي لم تفعل ذلك تعاني من بؤس بالغ. ولذلك، فإننا بحاجة إلى مزيد من الرأسمالية والعولمة إذا ما أردنا عالماً أفضل، لا أقل من ذلك".

جوهان نوربورك، دفاعاً عن الرأسمالية العالمية

"إننا باستنتاجنا أن الانفتاح يؤدي إلى زيادة النمو نعني أن مستوى الفقر سينخفض إذا ما ازداد انفتاح البلدان الفقيرة".

أندرو بيرغ وآن أ. كرويغر، التجارة والنمو والفقر: دراسة استطلاعية مختارة

١- يـــتأرجح الآن الجـــدال حول آثار انفتاح التجارة على الحد من الفقر بين من يقول "إنها جيدة" ومن يقول "إنها ســـيئة"، حتى أنه وصل إلى اتباع موقف يميز بدقة بين هذين القولين وهو "أنها جيدة إذا ما تم اعتماد السياسات التكميلية الصحيحة". ومن الهام هنا التريث وطرح السؤالين التاليين:

(أ) هل أن تقييد عملية تحليل التجارة والفقر لكي تقتصر على تحليل آثار تحرير التجارة على الفقر نهج صحيح؟

(ب) هل سيكون بالإمكان تعريف أنجع سياسات ربط التجارة الدولية بالحد من الفقر إذا ما تم تقييد عملية التحليل بهذا الشكل؟

٢- تقـــوم ورقة المواضيع هذه على رأي يجيب بالنفي على كلا السؤالين ويفيد بأن من الضروري اتباع نهج أوســـع إزاء تحليل السياسة العامة للروابط بين التجارة والفقر[1]. وتبين الورقة الحالة الراهنة للمناقشة التي تدور حول التجارة والفقر (الفرع باء) وتعرف قيود النهج الراهن (الفرع جيم). ويقدم الفرع دال أهم عناصر النهج الإنمائي إزاء العلاقة بين التجارة والفقر موجزاً للإطار التحليلي المستخدم في هذه الوثيقة. ويبين الفرع هاء آثار السياسة العامة للنهج الإنمائي على المستويين الوطني والدولي. ويلخّص الفرع الختامي أهم النقاط ويسلط الضوء على قضايا/المجالات لمزيد العمل في مجالي التجارة والفقر.

باء – التجارة وتحرير التجارة والفقر: أين نحن من هذه المسائل؟

٣- منذ التغيير الجوهري في السياسة الاقتصادية في أواخر السبعينات وتحرير التجارة هو موضوع يطرح في الغالب كمصدر رئيسي لتقارب الدخل عبر البلدان وكعنصر رئيسي لأي استراتيجية إنمائية. والنصح بتحرير التجارة يقوم على التوقعات بأن إعادة توطين الموارد وفقاً للميزة المقارنة سيعود بمكاسب كبيرة من حيث الفعالية وبمنافع من حيث الرفاه. ومع ذلك فإن المكاسب من حيث الفعالية تميل إلى كونها مكاسب تحدث مرة واحدة. وما يهم من وجهة نظر التنمية هو ما إذا كان توثيق التكامل وتوسيع الواردات والصادرات بصورة أسرع يسمحان للبلدان النامية باللحاق بركب البلدان الصناعية، وللفقراء باللحاق بركب الأغنياء. وقد فشلت النتائج المتحققة من اتباع سياسة تحرير التجارة في تحقيق ما كان متوقعاً منها؛ ويشير عدد من الاتجاهات إلى أن الاقتصادات الوطنية آخذة في الاستقطاب عوضاً عن الاقتراب بصورة أكثر من بعضها البعض.

٤- استمرت معظم عمليات تحليل الفقر، حتى السنوات الخمس الماضية، في التركيز على دور العوامل الوطنية كأسباب للفقر وتجاهلت بصورة عامة أثر العلاقات الاقتصادية الدولية على الفقر. وفي السنوات الأخيرة، كان الاتجاه نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المقرون بالضغوط التي تستند إلى الآثار الاجتماعية السلبية المتصورة للعولمة، هاماً للغاية في إجراء تحليل موسع للروابط بين تحرير التجارة والفقر.

٥- ومع ذلك، فإن الخطر في تركيز عملية تحليل الفقر على الآثار المترتبة على تحرير التجارة يكمن في أن "توقعات غير واقعية ستظهر بخصوص ما يمكن لسياسة التجارة أن تنجزه لمفردها" (رودريك ١٩٩٢: ١٠٣)، ولا سيما تحرير التجارة . وفعلاً، فإن التنمية – وهي العملية الطويلة الأجل التي تتم في إطارها زيادة دخل الفرد والقدرات الإنتاجية والحرية – هي الحلّ لتحقيق الحد من الفقر بصورة مستدامة. وفيما يستطيع التكامل التجاري أن يؤدي دوراً هاماً في عملية التنمية، وبما أن موضوع تحرير التجارة ظهر بصورة بارزة في المداولات الأخيرة للسياسة العامة، يكون من الخطأ افتراض أن تحرير التجارة أو زيادة التكامل التجاري، قياساً بنسبة التجارة في الدخل القومي، غاية في حد ذاتها وليس سبيلاً لتحقيق التنمية.

٦- ولذلك، ينبغي أن يبتعد هذا التحليل عن التركيز الضيق على تحرير التجارة والفقر ويتجه نحو تحليل العلاقة بين التجارة والفقر من منظور إنمائي، لكي يخدم بصورة أفضل هدف الحد من الفقر.

جيم – حدود النهج الحالي لتحليل الروابط بين التجارة والفقر

٧- حققت المداولات بشأن التجارة والفقر تقدماً بفضل الإسهامات المفيدة من الجانبين اللذين شاركا في مناقشة الآثار الاقتصادية المترتبة على انفتاح التجارة، التي تمخضت أيضاً عن نظرة مستنيرة في مجال السياسة العامة. ومع ذلك، فإن للنهج الحالي حدوداً لأنه:

- يركز على سياسة التجارة والفقر قبل أن ينظر في العلاقة بين التجارة والفقر؛

- يتناول تحرير التجارة بوضعه الحالي ومن ثم يدرس كيفية جعل أهداف الحد من الفقر تتمشى مع تحرير التجارة، بدلاً من التركيز على الحد من الفقر ومن ثم طرح السؤال لمعرفة كيف يمكن لتحرير التجارة أن يسهم في الحد من الفقر؛

- يركز على "انفتاح"[٢] الاقتصاد، حتى وإن كانت هناك جوانب للتجارة تتجاوز "الانفتاح" وتكون هامة بالنسبة للحد من الفقر؛

- لا يقدم إلا فهماً محدوداً للأثر غير المباشر الذي قد يترتب على الفقر نتيجة التغييرات في مستوى ونمط التجارة لبلد ما، وكذلك لديناميات هذه التغييرات في الأجل الطويل.

٨- وبإيجاز، فإن أهم آثار التجارة على الفقر تظهر، على الأرجح، بصورة غير مباشرة من خلال آثار النمو الاقتصادي المستدام والتنمية في الأجل الطويل، في الوقت الذي يساعد فيه النهج الحالي على فهم مشكلة تخفيف حدة الفقر أثناء الإصلاحات الرامية إلى التحرير. ويقصّر النهج الحالي في تفسير السبيل إلى بلوغ هدف المجتمع الدولي المتمثل في الحد من الفقر بالنصف بشكل مستدام.

دال – نهج إنمائي إزاء العلاقة بين التجارة والفقر

عناصر النهج الإنمائي

٩- يكمن جوهر النهج الإنمائي إزاء التجارة والفقر في أنه يبدأ بتحليل كيفية حدوث التنمية، بدلاً من البدء بتحليل كيفية حدوث التجارة، وينظر في دور التجارة في إطار عمليات التنمية ويقيّم آثار التجارة على الفقر من هذا المنظور. وميزة هذا النهج أنه يستطيع أن يتوسع في ما هو موجود من دراسات تحليلية وبحوث للسياسة العامة تبحث في التجارة الدولية من منظور التنمية.

١٠- ويشمل النهج الإنمائي إزاء التجارة والفقر سبعة عناصر أساسية تعرضها ورقة القضايا هذه :

(أ) لا يمكن تقليص قضية أهمية التجارة والفقر وحصرها في قضية تحرير التجارة والفقر.

(ب) تؤدي الاختلافات في معدلات النمو دوراً هاماً في تفسير أوجه التفاوت في الحد من الفقر عبر المناطق والبلدان. وتظهر آثار السياسة التجارية على النمو من خلال الروابط بين التجارة وتراكم رؤوس الأموال المادية والبشرية والتنظيمية فضلاً عن الابتكار. وبذلك، فإن الحد من الفقر بصورة دائمة يتحقق من خلال تنمية واستخدام القدرات الإنتاجية بفعالية، بحيث يتم على أكمل وجه استخدام السكان القادرين على العمل والاستفادة من قدرتهم على الإنتاج.

(ج) بإمكان التجارة الدولية أن تُيسر هذه العملية أو تعرقلها أو تغيرها.

(د) تتفاوت العلاقة بين التجارة والفقر وفقاً لتكوين التجارة الدولية للبلد.

(هـ) تتفاوت العلاقة بين التجارة والفقر بتفاوت مستوى تنمية بلد ما، وكذلك بحسب هيكل اقتصاده.

(و) تتأثر العلاقة بين التجارة والفقر بالترابط بين التجارة من جهة والتدفقات المالية والاستثمارية الدولية، والديون، ونقل التكنولوجيا من جهة أخرى.

(ز) التنمية المستدامة والحد من الفقر هما المحركان الأساسيان لتوسيع نطاق التجارة الدولية.

الإطار التحليلي الأساسي

١١- يتكون الإطار التحليلي الأساسي لأي نهج إنمائي إزاء العلاقة بين التجارة والفقر من ثلاثة عناصر هي: التجارة الدولية، والتنمية واستخدام القدرات الإنتاجية، والفقر. ويمكن تعريف الفقر بطرق متعددة الأوجه تشمل انخفاض الدخل والاستهلاك وانعدام التنمية البشرية ومواطن الضعف مثل انعدام الأمن الغذائي، والنقص في توفر العمالة بأجر والخدمات الاجتماعية. ويتضمن هذا الإطار روابط مباشرة وغير مباشرة بين التجارة والفقر. وللتجارة آثار مباشرة على الفقر من حيث إنها تؤثر على تكلفة المعيشة والوظائف والأجور وكذلك على إيراد الحكومة، ولها أيضاً آثار غير مباشرة من حيث إنها تؤثر على التنمية واستخدام القدرات الإنتاجية. وفيما تسهم الروابط المباشرة في الحد من الفقر في الأجل القصير، فإن الروابط غير المباشرة هامة للغاية للحد من الفقر بصورة مستدامة في معظم البلدان النامية.

١٢- تشمل تنمية القدرات الإنتاجية ثلاث عمليات أساسية: تراكم رأس المال المادي والبشري والتنظيمي؛ والتحول الهيكلي؛ والتقدم التكنولوجي.

١٣- إن الاستثمار في شراء مخزون متزايد باطراد من أشكال مختلفة من رأس المال عنصر أساسي لزيادة القدرة على الإنتاج. وتستتبع عملية تراكم رأس المال الاستثمار في معدات رأسمالية مادية، لكنها تنطوي أيضاً على الاستثمار في المهارات البشرية والصحة، وكذلك رفع مستوى المؤسسات. وتنمية القدرات البشرية جزء لا يتجزأ من تنمية القدرات الإنتاجية. كما أن تنمية الترتيبات المؤسسية المتخذة لتحويل الموارد الطبيعية والملكية الفكرية إلى أصول اقتصادية (وذلك مثلاً من خلال إدخال تغييرات في نُظم حقوق الملكية)، وتوسيع نطاق رأس المال الاجتماعي والتنظيمي الذي يقوم عليه النشاط الاقتصادي (وذلك مثلاً من خلال تأسيس شركات للأعمال التجارية) أمور هامة أيضاً.

١٤- ويمكن لتراكم رأس المال أن يساعد في رفع دخل الفرد ومستويات المعيشة في اقتصاد ما، وذلك ببساطة من خلال السماح باستخدام الأيدي العاملة الناقصة الاستغلال والموارد الطبيعية استخداماً أكمل دون تغيير فعالية استخدام الموارد. ومع ذلك، فإن النجاح الاقتصادي في الأجل الطويل يعتمد على التحسينات المستمرة في القدرة على الإنتاج.

١٥- وكانت عملية الحد من الفقر بصورة مستدامة مصحوبة على مر الزمن بتغييرات هيكلية في الإنتاج والعمالة نتيجة التحول في الأنشطة الاقتصادية عبر قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات ورفع مستوى الأنشطة لتصبح أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى في كل قطاع، من خلال الأخذ بمنتجات وعمليات جديدة.

١٦- ويتصرف مستوى تنمية القدرات الإنتاجية في أي وقت من الأوقات كقيد على السلع والخدمات التي يمكن لبلد ما الاتجار بها كما يقيّد حجم التجارة. ولكن التجارة الدولية تؤدي دوراً أساسياً في دعم التنمية الفعالة والاستخدام الكامل للقدرات الإنتاجية. ويحدث ذلك من خلال الصادرات والواردات معاً وقد يشمل طائفة متنوعة من القنوات. وتربط أهم حجة تقليدية مؤيدة للربط الإيجابي بين التكامل التجاري والنمو الاقتصادي زيادة الانفتاح والمنافسة في الأسواق الدولية بتحسين الفعالية الناجم عن تحسين تخصيص الموارد في الاقتصاد وكذلك تحسين استخدام الموارد على مستوى المشروع من خلال الآثار المترتبة على ضغوط المنافسة. وقد يؤدي توسيع نطاق الصادرات إلى زيادة استخدام القدرات والوصول إلى "منفذ كبير للفائض" إذا سمح الطلب الخارجي باستخدام الأيدي العاملة والموارد الطبيعية التي لم تكن مستخدمة في السابق بسبب قلّة الطلب الداخلي الفعلي عليها. ونظراً لاعتماد معظم البلدان النامية على التكنولوجيات الأجنبية التي تتخذ شكل سلع رأسمالية مستوردة، فإن عملية التنمية ستواجه عقبات خطيرة إذا فرض تمويل هذه الواردات قيداً هاماً لعدم التمكن من الحصول على الإيرادات اللازمة من الصادرات. ويعني ذلك ضمناً أن الحاجة إلى التغلب على قيود ميزان المدفوعات عامل رئيسي يقوم عليه أي توجّه إلى التصدير في البلدان النامية.

١٧- ولذلك، فإن دور التكامل التجاري في النمو الاقتصادي دور هام بوجه خاص، في سياق الحصول على إيرادات الصادرات، اللازمة لتمويل الواردات اللازمة بدورها للنهوض بالصناعة، بينما يمكن أن تمثل المكاسب المتصلة بتحسين الفعالية ووفورات الحجم الناجمة عن توسيع حجم السوق أو الآثار غير المباشرة المترتبة عن تحسن الإنتاجية، مكاسب إضافية. وباستطاعة التجارة أن تمكّن البلد من استخدام موارده بفعالية أكبر من خلال إتاحة المجال لاستيراد السلع والخدمات التي تكون أكثر كلفة إذا ما تم إنتاجها محلياً. وبإمكانها أن تزيل قيود ميزان المدفوعات على النمو الاقتصادي المستدام. وبإمكانها أن تحسن إيرادات الاستثمار من خلال الحد من تكاليف الإنتاج أو تيسير وفورات الحجم. والتعرض للمنافسة التجارية الدولية يمكن أن يكون بمثابة حافز لزيادة الفعالية. كما يمكن ربط الصادرات والواردات بالحصول على التكنولوجيا[٣].

١٨- إن أهمية التحول من قطاع الزراعة الذي يحظى بنصيب أوفر في الإنتاج والعمالة وإنشاء قاعدة صناعية محلية تكمن في قدرة تلك الصناعات المحتملة على الإنتاج بكثافة وعلى زيادة الدخل. وتستمد الصناعات هذه القدرة، على جانب العرض، إذا كانت مستعدة للتحول إلى وفورات الحجم، والتخصص والتعلّم، وتستمدها، من ناحية الطلب، من سوق عالمية مؤاتية وشروط أسعار مؤاتية. وفضلاً عن ذلك، قد تكون لبعض قطاعات الصناعة روابط نمو أمامية وخلفية مع باقي قطاعات الاقتصاد. وقد أقامت التجارب الإنمائية الناجحة علاقة وثيقة بين معدلات نمو التصنيع والإنتاج، وكذلك بين تسارع النمو وتحول العمالة من قطاع أولي منخفض الإنتاجية إلى صناعة ذات إنتاجية أكبر.

١٩- على الرغم من أن التغييرات في هيكل النشاط الاقتصادي تعكس بعض القوى الضمنية المشتركة، هناك أيضاً إمكانات هائلة لان تكون هذه التغييرات متفاوتة فيما بين البلدان من حيث التوقيت والحجم بحسب طبيعة الاستثمار وتكوينه (في كل من الآليات والمعدات والهياكل الأساسية البشرية والمادية) والموارد الطبيعية والحجم والموقع. وللتجارة الخارجية أيضاً أثر هام على تطور الهياكل الاقتصادية من حيث إنها قادرة على أن تساعد في التغلب على القيود المحلية لجانبي العرض والطلب على عملية التصنيع والنمو. ومع ذلك، وكما هو الحال بالنسبة للاستثمار، فإن درجة مشاركة التجارة في عملية التصنيع النشطة والفعالة إلى حد ما تعتمد إلى درجة كبيرة على خيارات وتدخلات السياسة العامة.

الاختلافات فيما بين البلدان النامية من حيث العلاقة بين التجارة والفقر

٢٠- تختلف العلاقات بين التجارة الدولية والقدرات الإنتاجية والفقر اختلافاً كبيراً من بلد نام إلى بلد نام آخر. فبإمكان التجارة الدولية أن تيسر أو تعوق عملية التنمية المنتجة، وبإمكانها أيضاً أن تغير العلاقة بين التنمية المنتجة والحد من الفقر. وفيما يلي الأبعاد الثلاثة لهذا التفاوت: تكوين التجارة؛ ومستوى التنمية وهيكل الإنتاج؛ والترابط بين التجارة والعلاقات الاقتصادية الدولية الأخرى.

تكوين التجارة

٢١- إن تكوين التجارة هام بالنسبة لطبيعة العلاقة بين التجارة والفقر بقدر أهميته بالنسبة لمستوى التجارة. وينطبق ذلك على كل من الصادرات والواردات.

٢٢- وفيما يتعلق بالصادرات، فإن ابتعاد النشاط الاقتصادي عن الاعتماد على تصدير السلع الأولية والانتقال إلى تصدير السلع المصنعة هو إجراء كان يوصى به في الغالب لتجنب التغيير غير المؤاتي في معدلات التجارة الذي أدى إلى وقف النمو في الأجل الطويل في العديد من البلدان النامية. وتستأثر السلع المصنعة الآن بنسبة ٧٠ في المائة من صادرات البلدان النامية. ومع ذلك، فإن المكاسب التي يمكن لبلد ما أن يحققها من الأنشطة التجارية تتوقف على العرض العالمي للسلع المصدرة نسبة إلى الطلب عليها. ومن شأن قيام البلدان النامية بشكل متزامن بتصدير سلع مصنعة، لا سيما تلك التي تندرج في فئة السلع الكثيفة العمالة، أن يؤدي إلى تحريف مشكلة تكوين التجارة - أي أن بإمكان بلد نام صغير أن يقوم وحده بتوسيع نطاق صادراته إلى درجة كبيرة دون إغراق السوق أو أن يخفض إلى درجة كبيرة أسعار المنتجات المعنية، ولكن ذلك قد لا يصح على البلدان النامية ككل، ولا حتى على فرادى البلدان الكبيرة مثل الصين والهند. وتنطوي الزيادة السريعة في صادرات المنتجات الكثيفة العمالة على خطر كامن يتمثل في انخفاض معدلات التجارة إلى درجة تفوق فيها الخسائر الناجمة عن انخفاض أسعار التصدير الأرباح المتأتية عن أي زيادة في حجم الصادرات، مما يؤدي إلى "إفقار متنام". وأصبحت الزيادة المحتملة في العرض في أسواق الصادرات المصنعة من البلدان النامية وما يستتبعها من ردود فعل في السياسة العامة، مصدر قلق كبير في رسم سياسات إنمائية ذات وجهة تصديرية تكون متسقة من حيث البيئة التجارية العالمية. أما فيما يتعلق بالواردات، فإن ضمان النمو الاقتصادي المستدام سيعني ضمناً زيادة الاعتماد على واردات السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة. وسيتطلب ذلك، في المقابل، زيادة سريعة في مكاسب الصادرات واتساعاً مطرداً للقدرات التصديرية.

٢٣- ومع ذلك، فإن تنويع الصادرات قد يكون صعباً بوجه الخصوص بالنسبة لأقل البلدان نمواً. وبالفعل، ففي الاقتصاديات ذات الدخل المنخفض للغاية التي تعتمد على طائفة ضيقة من السلع الأولية ذات القيمة المضافة المنخفضة والتي تعاني من انتشار الفقر، هناك ميل شديد لتعزّز الحلقات المفرغة المحلية المتمثلة في الركود الاقتصادي واستدامة الفقر الدعم بفعل العلاقات التجارية والمالية الخارجية. وفي هذه الحالة، يمكن للتجارة أن تكون جزءاً من شرك دولي للفقر تتفاعل فيه أسعار السلع الأساسية المنخفضة وغير المستقرة مع الديون الخارجية التي يستعصي تحمل عبئها، ونظام لخدمة المساعدة/الدين (انظر الأونكتاد ٢٠٠٢). ففي بعض أقل البلدان نموا على سبيل المثال، أدت دراسة الاتجاهات في

الصـــادرات الفعلـــية ومعدل الاستهلاك الشخصي للفرد إلى تحديد نمط العلاقة بين التجارة والفقر: الإفقار المترتب على الـــتجارة حيث ينخفض معدل الاستهلاك الشخصي للفرد إلى جانب انخفاض النمو في الصادرات. وقد أشار تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٤، على سبيل المثال، إلى أن الإفقار المترتب على التجارة يحدث في ١٨ حالة من بين عينة مؤلفة من ٥١ بلداً من أقل البلدان نمواً نمت فيها الصادرات في الفترة المشمولة بالدراسة[٤].

٢٤- وفي المقـــابل، تمكـــن الـــبعض من أكثر البلدان تقدماً التي نجحت في رفع مستوى صادراتها من السلع الأساسية وتحقيق التنوع لتصدير سلع مصنعة من استخدام التجارة الدولية لبلوغ معدلات عالية للغاية من النمو الاقتصادي. وحدث ذلك بوجه الخصوص في بلدان تتواجد فيها روابط متينة بين الربح والاستثمار وبين الصادرات والاستثمار (انظر الأونكتاد ١٩٩٦). وفي بعـــض الـــبلدان، كانت هناك حلقة فعلية أدت فيها الزيادة في صادرات السلع المصنعة إلى نمو أسرع في منـــتجات السلع المصنعة، التي أدت بدورها إلى زيادة النمو في الإنتاج بسبب الأثر الإيجابي لمحمل مستوى منتجات السلع المصـــنعة عـــلى إنتاجية اليد العاملة[٥]. ويؤدي ذلك بدوره إلى زيادة قدرة المصنوعات على المنافسة والتمكين من زيادة صادرات المصنوعات.

مستوى النمو وهيكل الإنتاج والعمالة

٢٥- إن التـــباين في درجة تعرض مختلف فئات المنتجات للتقلبات السلبية في التوازن بين العرض والطلب في الأسواق العالمية يعني ضمناً أن العلاقة بين التجارة والفقر تتفاوت بدورها أيضاً بتفاوت هيكل الإنتاج والعمالة في بلد ما. ويتداخل ذلك مع تكوين التجارة لكن لا يُشبهه تماماً.

٢٦- وأوجه التباين في العلاقة بين التجارة والفقر فيما بين البلدان النامية بسبب هياكلها للإنتاج والعمالة مسألة هامة أيضـــاً. ففي بلدان نامية عديدة، تعمل نسبة كبيرة من الفقراء في قطاع الزراعة وتعيش في المناطق الريفية. وأدى ذلك إلى تكوين رأي بأن الزراعة هي المسألة الرئيسية بالنسبة للتجارة والحد من الفقر، ولا سيما في المفاوضات الدولية. ولكن الحد من الفقر لا يعتمد، من منظور التنمية النشيطة، ببساطة على نمو الإنتاج الزراعي وتحسين توقعات العمالة في مجال الزراعة: فـــنمو الإنتاج وتوسيع العمالة في القطاعات غير الزراعية لهما أهمية أيضاً. وبالفعل، فقد انطوت معظم التجارب الناجحة المسجلة في السابق والمتمثلة في الحد من الفقر بصورة مستدامة على تحويل توزيع الوظائف عن قطاع الزراعة. وحدث في هذه الحالات النمو في الإنتاج في قطاع الزراعة وغيره من قطاعات الاقتصاد بصورة متوازنة، بحيث حدثت زيادة واضحة في الفرص المدرة للدخل (الوظائف وسبل المعيشة) على نطاق الاقتصاد (بهادهوري ١٩٩٣).

الترابط بين التجارة وبين العلاقات الاقتصادية الدولية الأخرى

٢٧- إن العوامل التي تتجاوز نطاق السياسات الاقتصادية للبلدان النامية لها أيضا تأثير هام على العلاقة بين التجارة والفقر. فكيفية ارتباط التجارة بالفقر تتأثر بكيفية ارتباطها بالمساعدات والمديونية وتدفقات رأس المال الخاص وحيازة التكنولوجـــيا. وعلى سبيل المثال، فإن تدفقات التجارة المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر الذي يبني سلاسل الإنتاج العالمـــية، قد تكون لها آثار على تخفيف حدة الفقر تختلف عن آثار تدفقات التجارة المرتبطة بأصحاب المشاريع المحليين

الذيـــن يقومـــون بتوسيع عملية الإنتاج المحلية باتجاه الأسواق الخارجية. وبنفس القدر، فإن الواردات التي تقوم على المساعدة المشروطة قد تكون لها آثار مختلفة عن آثار الواردات التي يتم تمويلها من عائدات التصدير.

٢٨- ولهـــذا الترابط أهمية فيما يتصل بالعلاقة بين التجارة والفقر. فمن وجهة نظر البلدان النامية، فإن ميزان المدفوعات هو نقطة الالتقاء بين التجارة الدولية والتمويل الخارجي. ويغيب هذا القيد الحاسم الذي يعوق التنمية واســـتمرارية الحـــد من الفقر بصورة واضحة عن الحوار الراهن بشأن التجارة والفقر. كما يرتبط أداء التجارة ارتـــباطا وثـــيقا بمستوى واستقرار أسعار صرف العملات. ويعتبر تنظيم أسعار الصرف من أجل تحقيق أهداف التجارة الخارجية والأهداف المالية مسألة أساسية ومعقدة.

٢٩- وكما جاء بالتأكيد في توافق آراء مونتيري، فإن مجهودات الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية بحاجة إلى دعم بواسطة تدابير السياسات العامة في البلدان المتقدمة، ومن قِبل المجتمع الدولي بشكل عام لكي تفضي إلى تحقيق هدف تخفيض نسبة الفقر إلى النصف. والشيء الأكثر أهمية هو أن للبلدان الصناعية مسؤولية محددة في هذا السياق، نظرا إلى أن حواجز الاستيراد لديها تستمر في تثبيط صادرات البلدان النامية، بينما يمكن لمبادرات التحرير الـــتي تـــتخذها البلدان الصناعية أن ترسل إشارة قوية للبلدان النامية بشأن أهمية وإلحاح المضي قدماً في عمليات الإصلاح الخاصة بها. وعلاوة على ذلك، تظل المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون عند مستويات أبعد ما تكون عن الاحتياجات، وذلك بالرغم من الزيادات التي شهدتها مؤخراً.

هاء – آثار النهج الإنمائي على السياسات العامة

٣٠- إن التحدي الرئيسي فيما يتصل بالسياسات العامة في الوقت الراهن هو ردم الهوة بين الدور القوي الذي يمكن للتجارة الدولية أن تلعبه من حيث المبدأ في مساندة التخفيف من حدة الفقر في البلدان النامية، وبين الآثار الغامضة التي يمكن ملاحظتها في الممارسات الموجودة في كثير من هذه البلدان، لا سيما أقل البلدان نمواً. وتحتاج التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة في مجال التجارة والفقر إلى أن تُصاغ من منظور إنمائي فتُدمَج في إطار واسع ومتسق يراعي الترابط بين التجارة، والتمويل، والاستثمار، والتكنولوجيا، والتنمية.

السياسات الوطنية

٣١- إن التحدي الحاسم الذي يواجه معظم البلدان النامية في السياق الحالي هو كيفية تعزيز التنمية والتخفيف من حدة الفقر في إطار اقتصاد سوقي تم تحريره حديثاً. والموضوعات الرئيسية التي تطلب تفكيراً خلاّقاً هي: معرفة طبـــيعة الاستراتيجية الإنمائية لما بعد تحرير السوق؛ ونوع الإجراءات العامة التي يمكن أن تؤدي إلى تيسير التنمية والتخفيف من حدة الفقر في اقتصاد بلا حواجز تعترض التجارة الدولية؛ وهاتان المسألتان ملحتان[٦].

٣٢- وهـــنالك سلسلة مفتوحة من الاستراتيجيات الإنمائية البديلة التي تكون فيها التجارة أحد عناصر النمو ولـــيس مصـــدره الرئيسي، ويمكن تنفيذها في النظام التجاري للاقتصاد المفتوح الذي لا تميل فيه الحوافز لصالح الصادرات أو الواردات، ولا تمييز فيه بين قطاعي الزراعة و التصنيع.

٣٣- والـــنهج الـــذي تم اعتماده هنا يقتضي ضمناً ألاّ تقوم السياسات الوطنية العامة التي تقدم أفضل الدعم للتخفـــيف مـــن حدة الفقر على استراتيجية اندماج دون سواها، بل أيضاً على استراتيجية تنمية وطنية تتضمن عنصراً يتعلق بالاندماج[٧]. وينبغي أن تكون أهداف مثل هذه الاستراتيجية كالآتي:

- إيجاد واستدامة العملية الدينامية لتراكم رأس المال، والتغيير الهيكلي والتقدم التقني من أجل تنمية القدرات الإنتاجية؛
- تنظيم الاندماج في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك التمويل الأجنبي والتجارة الخارجية وحيازة التكنولوجيا؛
- كفالـــة أن تصبح التنمية شاملة، وتدخل فيها المجموعات الهامشية، وتأخذ المساواة بين الجنسين بعـــين الاعتبار، وكفالة تحقيق الحد الأدنى من المعايير الإنسانية المحددة التي تنعكس فيما يتصل بالحد من الفقر، والتنمية البشرية والأمن الغذائي.

٣٤- إن الوســـيلة المُثلى لتحقيق الربط بين التجارة الدولية والحد من الفقر هي من خلال السياسات الإنمائية الوطنية التي تتسم بالواقعية والشمولية والانفتاح على الخارج.

٣٥- ويقـــود القطاع الخاص هذه السياسات الإنمائية الواقعية. ومع ذلك، فهي تعترف بأن إخفاق السياسات الحكومية ليس وحده الذي يعوق التنمية والحد من الفقر. فهنالك قدر كبير أيضا من الإخفاقات المتعلقة بالسوق. وتشمل التجارب الأكثر نجاحاً في مجال التنمية والحد من الفقر في البلدان النامية، الجمع بين توجه الانفتاح على الخارج وبين التدخل على المستوى الداخلي الذي يسعى إلى تقديم الدعم لآليات السوق عوضاً عن إزاحتها.

٣٦- ونظرا إلى الدور الرئيسي الذي يلعبه الاستثمار في توسيع القدرة على الإنتاج ونمو الإنتاجية، فإن تحديد العوامل التي تتحكم في قرارات الاستثمار هي المفتاح لصياغة استراتيجية إنمائية فاعلة[٨]. وبالطبع فإن الاستثمار، في إطار اقتصاد عالمي يتسم بالانفتاح والتكامل، يتأثر تأثرا متزايدا من حيث الكم والكيف بالعوامل الخارجية. وقد يؤدي تحرير التجارة على نحو واسع قبل الأوان إلى تقويض تراكم رأس المال، نظرا إلى أن النخبة في أوساط الأعمـــال التجارية قد تفضل استهلاك السلع الكمالية المستوردة، كما أن التكامل التجاري قبل الأوان قد يضر بعمليات التطوير وإحداث التغييرات الهيكلية ويجعل البلد رهينة لإنتاج سلع قليلة التأثير على نمو الإنتاجية. ومن ثمّ، فالاندمـــاج التجاري التدريجي هو المطلوب ليخفف، من خلال زيادة الصادرات، قيود ميزان المدفوعات التي تسببها الحاجة لاستيراد معدات الإنتاج المطلوبة في عمليات التصنيع.

٣٧- كما يتطلب تخفيف حدة الفقر بنجاح وجود سياسات إنمائية شاملة. ويبدو ذلك جلياً عندما تكون غالبية الســـكان مـــن الفقـــراء، وينطبق ذلك حتى إذا شكل الفقراء نسبة قليلة من السكان. وفي مثل هذه الحالة، فإن استهداف الفقراء بدلاً من مواصلة التنمية واسعة النطاق قد يؤدي في واقع الأمر إلى نتائج عكسية. ويتضح أولاً، في إطـــار الـــنهج الذي يقوده القطاع الخاص، أن سلوك الأغنياء لـــه في واقع الأمر تأثير هام على النتائج على المســـتوى الاجتماعي. ويتحقق ذلك جزئيا من خلال الآثار المتعلقة بالطلب، بيد أن الشيء الذي يكتسب نفس

القـــدر من الأهمية هو كيفية استفادة طبقة أصحاب الأعمال التجارية من الأرباح – سواء كان ذلك لاستهلاك السلع الكمالية أو إعادة استثمارها بطرق تخلق المزيد من الوظائف للأغلبية (انظر الأونكتاد ١٩٩٧). وثانياً، فإن التركيز بشكل محدود على الفقراء بدلاً من التنمية واسعة النطاق قد يقوّض الإحساس بوجود المجتمع الوطني الذي قدّم في الكثير من الأوقات المقومات الخفية لنجاح التخفيف من حدة الفقر من خلال التنمية.

٣٨- وأخـــيراً، فـــإن التخفيف من وطأة الفقر بشكل ناجح يتطلب سياسات إنمائية منفتحة على الخارج. وتستخدم عـــبارة "منفـــتحة على الخارج" هنا إشارة للسياسات التي تقوم على الاهتمام المتواصل بالتجارة، والتكنولوجيا والفرص الاستثمارية عالمياً. والسياسات العامة المتجهة نحو الخارج ليست بالضرورة مشابهة لسياسة التجارة والتحرير المالي.

٣٩- ومن غير المحتمل، في حالة أقل البلدان نمواً، أن تؤدي استراتيجية نمو يحثها التصدير إلى إيجاد علاقة إيجابية بـــين التجارة والفقر. فالنمو الذي يحثه التصدير مرادف عموماً لمسار النمو القائم على الاستبعاد، حيث تنحصر المزايا في نطاق ضيّق. ومع ذلك، فمن بين الحجج الهامة في *تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٤* أن النمو الذي يحثه التصدير لا يمثل وحده الاستراتيجية الإنمائية المفتوحة الواعدة التي يمكن الأخذ بها عقب تحرير التجارة.

السياسات العامة الدولية

٤٠- للـــنهج الإنمائي أيضا تأثيرات على السياسات الدولية، ولا سيما فيما يتصل بتصميم نظام التجارة الدولية. ولا يتطلب ذلك الاهتمام بقواعد منظمة التجارة العالمية فحسب، بل أيضا بالقواعد المتعددة الأطراف، وبالقواعد والممارسات الـــتي تـــتجاوز موضـــوعات منظمة التجارة العالمية، بما فيها نجاح اقتصاد السلع الأساسية الدولي، والنفاذ التفضيلي إلى الأسواق، وطبيعة اتفاقات التجارة الإقليمية، وشفافية إيرادات وعائدات التعدين. ويقوم نظام التجارة على أساس رؤيتين للعدالـــة العالمـــية (هيلاينر ٢٠٠٣). ووفقاً للرؤية الأولى غير الإنمائية، فإن الغرض من نظام القواعد هو توفير الاستقرار والقدرة على التنبؤ بالنسبة للمشاركين في السوق، علاوة على وضع قيود محددة حول الطريقة التي يمكن بها للحكومات الوطنـــية مناشدة الأهداف المتنوعة الخاصة بها. ويُنظر إلى الحرية الاقتصادية على أنها خير في حد ذاتها، بدلاً من اعتبارها وســـيلة للتنمية والحد من الفقر. أما الرؤية الثانية فتعتبر نظام القواعد (والتجارة) وسيلة تؤدي إلى غاية وليس غاية لذاتها، وبالـــتالي تعتبره أمراً قيّماً من حيث فائدته وليس من حيث جوهره. وانطلاقاً من وجهة النظر هذه، فإن الغرض من نظام القواعـــد هو تيسير التنمية الإيجابية ونتائج التخفيف من حدة الفقر. والسؤال الحرج بالنسبة للمفاوضين الذين يضطلعون بتصـــميم نظـــام التجارة الدولي لن يكون: "كيف نحقق الفائدة القصوى من التجارة والنفاذ إلى الأسواق؟" بل سيكون بالأحرى: "كيف نمكن البلدان من التخلص من الفقر؟" (رودريك ٢٠٠١: ١٠).

٤١- وإذا تم الـــتعامل مع الحد من الفقر بجدية على أنه الهدف الذي يحظى بالأولوية، فسيكون للنهج الإنمائي للتجارة والفقر الوارد هنا تأثيرات كبيرة بالنسبة لتصميم نظام التجارة الدولية. ويعني ذلك ضمناً أن النظام الدولي الذي يؤدي إلى تيسير توسيع التجارة الدولية لا يكفي لتخفيف حدة الفقر. ومن الضروري بالأحرى وجود نظام تجـــارة دولـــية لا يُقيّد السياسات الوطنية في البلدان النامية لتطوير قدراتها الإنتاجية. وبشكل أدق، ينبغي لنظام التجارة الدولية تيسير تطوير واستغلال القدرات الإنتاجية بكفاءة بدلاً من تقييدها، بحيث يزداد توظيف من هم في

سـن العمـل من السكان بشكل تام ومثمر. وما يعنيه ذلك من حيث الممارسة يعتمد على العلاقة بين التجارة الدولية وتطوير القدرات الإنتاجية وتخفيف حدة الفقر.

٤٢- إن تحسـن المساعدة الدولية المقدمة لتنمية الإنتاجية وبناء القدرات التجارية من أجل خلق القدرة على المنافسة سوف يساهم في توسيع التجارة وتخفيف حدة الفقر على حد سواء، وسوف يلعب دورا رئيسيا في تحسين العلاقة بين التجارة والفقر في البلدان النامية.

٤٣- وأخيراً، فإن النهج الإنمائي للتجارة والحد من الفقر يعني ضمناً أن نظام التجارة الدولية ليس هو الموضوع الوحـيد في السياسـات العامة الدولية الذي يتطلب التناول من أجل الربط بين التجارة الدولية والحد من الفقر بطريقة أكثر فاعلية. ولمّا كانت كيفية ارتباط التجارة بالفقر تتأثر بكيفية ارتباط التجارة بالمساعدات، والمديونية، وتدفقات رأس المال الخاص وحيازة التكنولوجيا، فإن مسألة مدى اتساق التدابير المتخذة في مختلف المجالات تعدّ مسألة جوهرية من مسائل السياسة العامة الدولية.

٤٤- ويعني الترابط بين هذه المجالات ضمناً أن شعار "التجارة وليس المساعدات" مضللٌ. فالمسألة لا تتعلق باختيار هذا المجـال أو ذاك، بل هي بالأحرى، كيفية تحويل أوجه التآزر السلبية بين المساعدة والتجارة إلى أوجه تآزر إيجابية، وكيفية الاستفادة من المساعدات في بناء القدرات الإنتاجية، وبالتالي، كيفية تقليل الحاجة إلى المساعدات على المدى الطويل. ومن الضـروري بنفس القدر الربط بين التجارة ومشاكل المديونية الخارجية. وبالنسبة للبلدان الأكثر فقرا على وجه التحديد، فـإن الصـلة الوثيقة بين الاعتماد الرئيسي على السلع الأساسية وتراكم المديونية التي يصعب تحملها تبدو واضحة (أنظر الأونكـتاد ٢٠٠٢). كمـا تبدو بوضوح، بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط، الصلة بين العجز التجاري المتزايد وبين الاعـتماد المفـرط على أشكال غير مستقرة من تدفقات رأس المال الخاص والأزمات المتعلقة بالعملات (أنظر الأونكتاد ١٩٩٩ و ٢٠٠٢). ويجـب أن تؤخذ هذه الروابط الهيكلية بعين الاعتبار عند تصميم السياسات العامة الدولية التي تجعل الـتجارة الدولية وسيلة أكثر فعالية لتخفيف حدة الفقر في البلدان النامية. والأولوية الأساسية تتلخص في قيام حكومات البلدان ذات الدخل المتدني، بصياغة وتنفيذ استراتيجيات إنمائية وطنية لدمج التجارة بحيث تدعم تخفيف حدة الفقر بطريقة أكثر كفاءة. والجهود الوطنية الرامية إلى الاستفادة من الفرص التي تتيحها متغيرات نظام التجارة الدولية يمكن أن تتعرض للـتقويض بِفعل عدم الاتساق في السياسات العامة بين سياسات المساعدات الدولية وأهداف التجارة الوطنية، إضافة إلى عـدم كفايـة وانحـياز المساعدات المالية والفنية المقدمة للتجارة، والإخفاق في تيسير وإذكاء الحسّ الوطني في سياسات الـتجارة والتنمـية. ويحتاج الشركاء الإنمائيون إلى تقديم الدعم إلى البلدان الأضعف من خلال المساعدات المالية والفنية الدولية من أجل بناء القدرات التجارية في القطاعين العام والخاص.

واو - الاستنتاجات

٤٥- إن التركيز الضيّق الذي يتسم به نهج التجارة والفقر الحالي يعوق إمكانية تمييز السياسات الوطنية والدولية الأكثر كفاءة لضمان دعم التجارة الدولية للنمو الاقتصادي المستدام، الذي يعتبر الحّل لتخفيف حدة الفقر بشكل كبير وبالقدر الضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من أجل تخفيف حدة الفقر.

٤٦- ولكـــي يتم التعرف على مثل هذه السياسات، تحاول هذه المذكرة أن تبرهن ضرورة الابتعاد عن مسألة تحرير الـــتجارة والفقر والتفكير بموضوعية في الصلة بين التجارة والفقر. كما تقترح نهجا إنمائيا لتحليل العلاقة بين التجارة والفقر. وبعد الانتهاء من ذلك، يصبح بالإمكان تصور كيفية إدراج تحرير التجارة في استراتيجية إنمائية أوسع.

٤٧- إن الجوهـــر التحليلي لهذا النهج الإنمائي هو أن استدامة الحد من الفقر تحدث من خلال تطوير القدرات الإنتاجـــية واستغلالها بكفاءة بحيث يتم توظيف من هم في سن العمل من السكان بطريقة تامة ومثمرة. وبمقدور التجارة الدولية تيسير أو إعاقة أو تعديل هذه العملية. لذا، فإن هذه العملية تجمع بين تأثير التجارة طويل الأجل وغير المباشر على حياة الأشخاص وسُبل كسب عيشهم من خلال تنمية القدرات الإنتاجية، فضلا عن التأثير قصير الأمـــد والمباشر، الذي تتناوله في الوقت الراهن الكتابات المتصلة بتحرير التجارة والفقر. ويجعل هذا النهج من التجارة والعمل الموضوع المحوري لفهم التجارة والفقر.

٤٨- ومن الجوانب الهامة لهذا النهج، أنه يسعى إلى تحديد أوجه التباين القائمة بين البلدان النامية فيما يتصل بالعلاقة بين التجارة والفقر. وتتمثل الأبعاد الرئيسية الثلاثة للتنوع في تكوين التجارة؛ ومستوى التنمية وهيكل الإنـــتاج؛ وطبـــيعة الـــترابط بين التجارة والتدفقات المالية والاستثمارية وبين التجارة والمديونية والتجارة ونقل التكنولوجيا. وأخيراً، فإن النهج يشمل تحليل كيفية تأثير الحد من الفقر على التجارة.

٤٩- وهـــنالك حاجـــة إلى المزيد من البحوث حول كيفية اختلاف العلاقة بين التجارة والفقر وفقا لتكوين التجارة ومستوى التنمية، وحول الكيفية التي تشكل بها هذه الظروف الأولية نوع ومدى وتسلسل وتوقيت مختلف تدابير التنمية والإدماج. ويحتاج العمل المستقبلي في هذا المجال إلى تحديد موقع قضية التجارة والفقر في سياق:

- النهج المتكامل للتعامل مع التجارة والاستثمار والتمويل
- الإقرار بأن النهج الإنمائي للعلاقة بين التجارة والفقر هو الآلية الأساسية للحد من الفقر
- إيلاء الاهتمام بالعدل والإنصاف في إطار الاقتصاد العالمي.

٥٠- وللأونكـــتاد إمكانـــية الاعتماد على نقاط القوة الموجودة في بحوثه القائمة في بعض جوانب العلاقة بين الـــتجارة والفقر. ويشمل ذلك العمل المتعلق بديناميات التجارة والتكيف الهيكلي، والتجارة والتكييف الضريبي، وتكالـــيف التجارة والقدرة على المنافسة، والتجارة والعمل، والجوانب المتصلة بالتنمية في النظام التجاري متعدد الأطـــراف، والعلاقـــة بين الموضوعات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. ومثل هذه البحوث، التي تُســـتكمل بمســـاعدة فنـــية واضحة الأهداف وواقعية لبناء قدرات وطنية من أجل الحصول على سياسات عامة واســـتراتيجية إنمائـــية وتنفيذها، تمثل برنامجاً ذا شأن، بيد أنه ينطوي على مردود كبير محتمل فيما يتعلق بالتنمية والحد من الفقر.

الحواشي

(١) فيما تستند ورقة المعلومات إلى عمل الأونكتاد بوجه عام، وإلى مختلف القضايا الواردة في *تقرير التجارة والتنمية*، بوجه خاص، فإنها تستند أساساً إلى الإطار التحليلي المقدم في *تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٤*.

(٢) هذا المصطلح موضوع لبس كبير من حيث علم المعاني، لأنه يُستخدم في الإشارة إلى كل من مستوى الاندماج التجاري لاقتصاد ما (مقاساً بنسبة الواردات والصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي) ومستوى القيود التجارية (الحواجز التعريفية وغير التعريفية).

(٣) تجد هذه القنوات المختلفة جذورها في مختلف النظريات المتعلقة بمكاسب التجارة.

(٤) يشير التقرير إلى أن الأثر الإيجابي للتجارة (بمعدل استهلاك شخصي للفرد يزداد بازدياد الصادرات) لم يلاحظ خلال الفترتين ١٩٩٠-١٩٩٥ و١٩٩٥-٢٠٠٠ إلا في ثلاثة من أقل البلدان نمواً هي أوغندا وبنغلاديش وغينيا. وفضلاً عن ذلك، لم يحدث الأثر التجاري الإيجابي في العينة المؤلفة من ٥١ بلداً من أقل البلدان نمواً التي نمت فيها الصادرات، إلا في ٢٢ حالة من أصل ٥١.

(٥) تُعْرف العلاقة بين المنتجات التصنيعية والقدرة على الإنتاج، التي أكد عليها بصورة خاصة كالدور، بقانون فيردورن. ويشار إليها في حالات مختلفة؛ انظر ثيرلوول ٢٠٠٢).

(٦) كما ذكر ممثل أحد أقل البلدان نموا لدى الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية – ينتمي لبلد قام بالتحرير على نحو واسع وسريع في التسعينات وما زال يجابه ملحّة فيما يتعلق برفع مستويات المعيشة، وكفالة التوظيف بشكل تام وتخفيف حدة الفقر – في بيان أدلى به مؤخراً في منظمة التجارة العالمية قائلاً إن "غالبيتنا [أقل البلدان نمواً] ما فتئت تسير على غير هدى".

(٧) هذا الموقف مشابه لموقف رودريك (٢٠٠٠) الذي يعرّف التحول من الاهتمام بالتنمية إلى الاهتمام بالاندماج على أنه نقطة الضعف الرئيسية في النقاشات الدائرة حاليا بشأن السياسات العامة. وكما يقول "فإن مشكلة الجدل الراهن حول العولمة هي الخلط بين الغاية والوسيلة. فالاستراتيجية الموجّهة بحق نحو التنمية تتطلب تحول التركيز. ويتعين النظر إلى التكامل في الاقتصاد العالمي كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، وليس كهدف نهائي" صفحة ٢٨).

(٨) شهدت السنوات القليلة الماضية تحولا رئيسيا في التقييم العام لما يمثل الاستراتيجيات الملائمة للتنمية الوطنية. وتحول التركيز من التحرك باتجاه زيادة الانفتاح التجاري إلى السياق المؤسسي والسياسي الذي تتم في إطاره السياسات العامة والقرارات المتعلقة بتراكم رأس المال. وتقوم وجهة النظر هذه على العمل الذي جرى مؤخرا في مجال الاقتصاد القياسي والذي يبحث في التأثير الذي تحدثه مجموعة واسعة من المتغيرات المؤسسية ويحدد العلاقة القوية المتبادلة بين هذه المتغيرات والاستثمار ومستويات الدخل، التي تبدو أوسع من التأثيرات التي يحدثها الانفتاح. بيد أنه خلص إلى أن "قاعدة المؤسسات" المتصلة بالانفتاح (رودريك ٢٠٠٠) يبدو أنها قد ذهبت إلى أبعد مما هو مطلوب. وذلك بسبب القيود التي تفرضها تدابير الانفتاح والتي لا تضع في الاعتبار هيكلية الحماية، نظرا لاتضاح أهمية نقل التكنولوجيا، ونظرا لتجاهل التأثيرات التفاضلية التي تنشأ عن الاندماج التجاري تبعاً للمستوى الإنمائي للبلد ووضعه من حيث تقاسم العمل الدولي وقت حدوث الاندماج التجاري. بيد أن تحول التركيز باتجاه الاستثمار والعوامل الحاسمة المحددة قد أصبح ملحوظاً.

مراجع

Bhaduri A (1993). Alternative development strategies and the rural sector. In: Singh A and Tabatabai H (eds.), *Economic Crisis and Third World Agriculture*. Cambridge (UK), Cambridge University Press.

Helleiner, G. (2003). After Cancún, free trade area of Americas talks show limits of the single undertaking. *Bridges* 7 (8). http://www.ictsd.org

Rodrik D (1992). The limits of trade policy reform in developing countries. *Journal of Economic Perspectives* 6 (1): 87–105.

____ (2000). Development strategies for the next century. Paper prepared for the conference on "Developing Economies in the Twenty-First Century", Ciba, Japan, January 26–27. http://ksghome.harvard.edu/~.drodrik.academic.ksg/

____ (2001). The global governance of trade as if development really mattered. Background paper for the UNDP Project on Trade and Sustainable Human Development. http://ksghome.harvard.edu/~.drodrik.academic.ksg/

Rodrik D, Subramanian A and Trebbi F (2002). *Institutions Rule: The Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development.* CEPR Discussion Paper No. 3643. London, Centre for Economic Policy Research.

Thirlwall AP (2002). *The Nature of Economic Growth: An Alternative Framework for Understanding the Performance of Nations*. Cheltenham (UK), Edward Elgar.

الأونكتاد (١٩٩٦). *تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٦* . منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.II.D.6، جنيف.

الأونكتاد (١٩٩٧). *تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٧: العولمة والتوزيع والنمو*. منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.97.II.8، جنيف

الأونكتاد (١٩٩٩). *تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٩: التجارة والتمويل والنمو* منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.99.II.D.1، جنيف

__ (2002). *The Least Developed Countries Report 2002: Escaping the Poverty Trap.* United Nations publication, sales no. E.02.II.D.13, Geneva.

____ (2004). *The Least Developed Countries Report 2004: Linking International Trade with Poverty Reduction.* United Nations publication, sales no. E.04.II.D.27, Geneva.

— — — — —